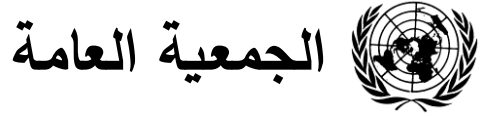


Distr.: General
2 November 2023
Arabic
Original: English/Spanish



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الخامسة والأربعون

22 كانون الثاني/يناير - 2 شباط/فبراير 2024

موجز ورقات المعلومات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة بشأن بليز*

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً - معلومات أساسية

1- أعدّ هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16 مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل ونتيجة الاستعراض السابق⁽¹⁾. وهو ملخص لورقات المعلومات المقدمة من تسع جهات من الجهات صاحبة المصلحة⁽²⁾ إلى الاستعراض الدوري الشامل، ويُقدّم في شكل موجز تقيّداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات.

ثانياً - المعلومات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة

ألف - نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

2- أفادت الورقة المشتركة 1 بأن بليز لم توقع أو تصدق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وأوصت بأن تصدق بليز عليه⁽³⁾.

3- وأوصت الورقة المشتركة 2 بليز باعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب والتصديق عليها⁽⁴⁾.

4- وأوصت الورقة المشتركة 3 بليز بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 1989 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية (رقم 169)⁽⁵⁾.

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



باء - الإطار الوطني لحقوق الإنسان

1- الإطار الدستوري والتشريعي

5- لاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن الحكومة قد وافقت في عام 2022 على مشروع القانون المتعلق بلجنة دستور الشعب وقدمته بعد ذلك إلى الجمعية الوطنية. وذكرت أن مشروع القانون هذا ينص على إنشاء لجنة دستور الشعب، التي ستكون مسؤولة عن إجراء استعراض شامل لدستور بليز، وذلك بهدف تقديم توصيات لإصلاح الدستور⁽⁶⁾.

2- الهياكل الأساسية المؤسسية وتدابير السياسة العامة

6- لاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن لدى بليز أمين مظالم وهو عضو نشط في رابطة أمناء المظالم في منطقة البحر الكاريبي ومنتدى الكمنولث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ودعت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى تعزيز استقلالية مؤسسة أمين المظالم وإدارتها الذاتية، تماشياً مع مبادئ باريس⁽⁷⁾.

7- وذكرت منظمة "بليز ترانس كولورز" أن الآليات الوطنية لحقوق الإنسان، مثل مكتب أمين المظالم، لا تزال ضعيفة وغير فعالة⁽⁸⁾.

جيم - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

1- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الساري

المساواة وعدم التمييز

8- لاحظت الورقة المشتركة 2 أن الحكومة السابقة قد وضعت مشروع قانون تكافؤ الفرص والقانون الجنائي (مشروع التعديل) وتشاورت بشأنهما، وهما مشروعان يتضمنان الحماية من التمييز على أساس اثنتين وعشرين خاصية مشمولة بالحماية، بما في ذلك الميل الجنسي والهوية الجنسية، وينصان على إنشاء لجنة معنية بتكافؤ الفرص ومحكمة لضمان وصول الضحايا إلى العدالة بتكلفة معقولة⁽⁹⁾. وذكرت الورقة المشتركة 2 ومنظمة "بليز ترانس كولورز" أن الحكومة السابقة قد تخلت عن خططها لتقديم هذين التشريعين إلى البرلمان قبل الانتخابات العامة لعام 2020 بسبب المعارضة الصريحة والمنظمة لهما من قبل جماعات الكنسية⁽¹⁰⁾.

9- وذكرت الورقة المشتركة 2 أن الحكومة الجديدة لم تعتمد مشروع قانون تكافؤ الفرص ومشروع القانون الجنائي (التعديل) أو تلتزم بوضع تشريعات خاصة بها بشأن المساواة أو جرائم الكراهية، وأن وزير التنمية البشرية قد صرح علناً في عام 2023 بأن الحكومة تنظر في تشريعات متعلقة بجرائم الكراهية، لكن لم يكن هناك ما يشير إلى إحراز تقدم حتى الآن⁽¹¹⁾. وأعربت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عن شواغل مماثلة⁽¹²⁾.

حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه وفي عدم التعرض للتعذيب

10- ذكرت الورقة المشتركة 1 أن بليز نفذت آخر عملية إعدام في عام 1985 وأنها أبقت على وقف اختياري فعلي لتنفيذ عقوبة الإعدام. لكنها لاحظت أن عقوبة الإعدام لا تزال مكرسة في الدستور والقانون الجنائي، وأن بليز لم تتخذ أي خطوات مجدبة نحو إلغاء عقوبة الإعدام، وأن المسؤولين الحكوميين وعامة الجمهور قد أعربوا في السنوات الأخيرة عن تأييدهم لإنهاء الوقف الاختياري الفعلي لعقوبة الإعدام⁽¹³⁾.

11- وأوصت الورقة المشتركة 1 بـإلغاء عقوبة الإعدام والاستعاضة عنها بعقوبة عادلة ومتناسبة ومتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأوصت أيضاً بأن تتعاون بليز مع منظمات المجتمع المدني من أجل تنظيم حملة توعية عامة وشاملة لتتقيف الجمهور بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان من حيث صلتها بعقوبة الإعدام، وبشأن بدائل عقوبة الإعدام، بغية تغيير التصورات العامة⁽¹⁴⁾.

12- وفي عامي 2021 و2022، لاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان زيادة في الجريمة في بعض مقاطعات بليز، لا سيما في جنوب مدينة بليز⁽¹⁵⁾. وذكرت الورقة المشتركة 1 أن بليز أعلنت في عام 2022 حالة الطوارئ لمدة 30 يوماً في جزء من مدينة بليز للتصدي لعنف العصابات المتصاعد وأن إدارة شرطة بليز قامت بمدهامات للمنازل واعتقالات واحتجازات وعلقت الحقوق الأساسية في المحاكمة وفق الأصول القانونية والمتصلة بالمثل أمام القضاء في الوقت المناسب. وأوصت بأن تجري بليز تحقيقات موثوقة ومستقلة ونزيهة في جميع ادعاءات الاحتجاز التعسفي والاستخدام المفرط للقوة⁽¹⁶⁾.

13- وأقرت الورقة المشتركة 1 بأنه من أجل التصدي للانتهاكات التي ترتكبها قوات الشرطة، أقامت إدارة شرطة بليز شراكات مع لجنة حقوق الإنسان في بليز وعدة حكومات أجنبية لتعزيز تدريب أفراد الشرطة بشأن حقوق الإنسان؛ وبشأن الاستخدام الصارم والضروري والمتناسب للقوة؛ وكذلك بشأن الإجراءات الموحدة للاحتجاز والاعتقال⁽¹⁷⁾.

14- وأشارت منظمة "بليز ترانس كولورز" إلى أن بليز لديها مرصد للجريمة، لكن ليست هناك أي بيانات مصنفة عن جرائم الكراهية المرتكبة ضد ضحايا من الأشخاص مغايري الهوية الجنسانية⁽¹⁸⁾. وذكرت الورقة المشتركة 2 أنه تم توثيق عدد من الحالات التي رفضت فيها الشرطة تقديم المساعدة لأفراد من مجتمع الميم تعرضوا للاعتداءات⁽¹⁹⁾. وأوصت منظمة "بليز ترانس كولورز" والورقة المشتركة 2 معاً بأن تعتمد بليز تشريعات بشأن جرائم الكراهية وأن تدرج في قاعدة بيانات مرصد الجريمة بيانات مصنفة عن جرائم الكراهية المرتكبة ضد الأفراد مغايري الهوية الجنسانية⁽²⁰⁾.

15- وأوصت الورقة المشتركة 1 بأن توائم بليز معايير الاحتجاز مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان⁽²¹⁾. وأوصت منظمة "بليز ترانس كولورز" بـبليز بوضع وإنفاذ سياسة للشرطة تتعلق بمعاملة المحتجزين من مغايري الهوية الجنسانية والأفراد ضحايا العنف⁽²²⁾.

إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

16- أحاطت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان علماً بالجهود التي تبذلها بليز لإعادة هيكلة الفرع القضائي للحكومة وحماية الشهود الذين يخشون الإدلاء بشهاداتهم. وذكرت أن بليز اعتمدت، في عام 2022، قانون حماية الشهود، الذي ينص على أن تصدر المحاكم أوامر بعدم الكشف عن هوية الشهود لصالح الشهود الذين قد يخشون الإدلاء بشهاداتهم نتيجة للترهيب والتهديد. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن بليز، سعياً منها إلى إعادة هيكلة إدارة المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف ومن ثم تحسين كفاءة المحاكم العليا في النظام القضائي للبلد وتحسين دقتها واتساقها، قد قدمت في العام نفسه مشروع القانون المتعلق بالمحاكم العليا إلى مجلس النواب⁽²³⁾.

17- ولاحظت الورقة المشتركة 1 أن بليز لم تحرز تقدماً جوهرياً لضمان معالجة في الوقت المناسب لحالات الأشخاص المحتجزين في السجون في انتظار المحاكمة، وأوصت بأن تكفل بليز محاكمة عادلة وسريعة لجميع الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم وأن تضمن المساواة في الحماية بموجب القانون⁽²⁴⁾.

18- ولاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن بليز أصدرت، في عام 2023، مشروع قانون المعونة القضائية، لكي تجعل بذلك إطاراً جديداً لتقديم المعونة القضائية إلى الأشخاص المعوزين

جزءاً لا يتجزأ من نظام العدالة الوطني⁽²⁵⁾. ولاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أيضاً إنشاء لجنة للتحقيق في بيع الأصول الحكومية الذي قامت به الإدارة السابقة، وموافقة الحكومة في عام 2023 على اعتماد مشروع قانون استرداد الأصول المدنية والثروة غير المبررة بهدف تكثيف جهود مكافحة الفساد والسماح للمحكمة العليا بتجميد الأصول المكتسبة بصورة غير قانونية⁽²⁶⁾.

الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية

19- ذكرت الورقة المشتركة 2 أن دستور بليز يتضمن فصلاً عن الحقوق الأساسية يكفل لجميع المواطنين عدة حقوق، بما في ذلك حرية الضمير والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات⁽²⁷⁾.

حظر جميع أشكال الرق، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص

20- أفاد المركز الأوروبي للقانون والعدالة بأن مفوض إدارة شرطة بليز قد أنشأ في عام 2018 وحدة متخصصة لمكافحة الاتجار وأن بليز أقامت شراكة مع المعهد المعني بالاتجار بالبشر، مما سمح لخبراء بالعمل مع وحدة مكافحة الاتجار ويتوجبه المحققين الذين يعملون بشأن قضايا الاتجار بالبشر⁽²⁸⁾.

21- وذكر المركز نفسه أن بليز أطلقت، في عام 2023، أول أكاديمية لحقوق الإنسان، تجمع ممثلين عن السلطة القضائية ووكالات حقوق الإنسان وإدارة شرطة بليز وإدارات حكومية أخرى، لتزويدهم بالأدوات والتقنيات اللازمة للتحقيق الفعال في حالات الاتجار بالبشر. وأضاف المركز أن بليز أطلقت في العام نفسه برنامجاً لمكافحة الاتجار بالبشر، شمل تدريباً يرمي إلى تعزيز قدرة الأفراد في قطاع النقل على تحديد الحالات المحتملة للاتجار بالبشر والإبلاغ عنها⁽²⁹⁾.

22- وأوصى المركز الأوروبي للقانون والعدالة بليز ببذل المزيد من الجهود لملاحقة المتاجرين بالبشر قضائياً وحمايا الضحايا لأن البلد لم ينجح في ملاحقة المتاجرين بالبشر قضائياً إلا في حالتين من حالات الاتجار على مدى سبع سنوات. وأضاف أنه لتحقيق ذلك، تحتاج بليز إلى توفير التدريب والموارد للمدعين العامين وموظفي إنفاذ القانون، فضلاً عن تقديم المساعدة والموارد لضحايا الاتجار بالبشر من أجل إعادة تأهيلهم على نحو كامل⁽³⁰⁾.

23- ودعت منظمة المجتمعات الدولية الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل إلى التوصية بأن تواصل بليز جهودها التدريجية للقضاء على الاتجار بالبشر من خلال الشروع في ملاحقات قضائية جديدة للمتجرين والسعي إلى تحقيق مزيد من الاتساق عند تطبيق إجراءات تحديد هوية الضحايا⁽³¹⁾.

الحق في الصحة

24- لاحظت منظمة المجتمعات الدولية أن إحدى المشاكل الرئيسية في بليز هي معدل وفيات الأمومة الناجمة عن مضاعفات الحمل والولادة. وأشارت إلى أن السفر من القرى في المناطق النائية صعب على النساء الحوامل، ولا سيما أثناء المخاض، بسبب نقص وسائل النقل الخاص بحالات الطوارئ. ودعت هذه المنظمة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل إلى توصية بليز بمعالجة نقص إمكانية الوصول إلى وسائل النقل الخاص بحالات الطوارئ في المناطق الريفية، والاعتراف بقابلات المايا التقليديات وتدريبهن، وإدماجهن في النظام الصحي الوطني⁽³²⁾.

25- وذكرت منظمة "بليز ترانس كولورز" أن الإجراءات التي اتخذتها بليز للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية تركز فقط على الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، ولا تشمل أو تراعي المواطنين مغاييري الهوية الجنسانية في عمليات صنع السياسات⁽³³⁾.

26- وأشارت المنظمة نفسها إلى أن وزارة الصحة ليست لديها سياسة تمكن الأشخاص مغايري الهوية الجنسية من الوصول إلى العلاج الهرموني. وأوصت بأن تضع بليز خطة عمل بشأن صحة الأشخاص مغايري الهوية الجنسية وأن تدمجها في الخطط الاستراتيجية الصحية للدولة ومخصصات الميزانية⁽³⁴⁾. وأوصت الورقة المشتركة 2 بأن تحدد بليز موعداً في عام 2023 لطرح تشريعات لمكافحة التمييز، من شأنها أن تضمن المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية لأفراد مجتمع الميم⁽³⁵⁾.

الحق في التعليم

27- تكرت منظمة الطيشورة المكسورة أن بليز تشهد ارتفاعاً عالياً جداً في معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية يقدر بنسبة 94,5 بالمائة. لكنها لاحظت عدم وجود آلية تفرض التحاق الأطفال بالتعليم الثانوي، مما يؤدي إلى انخفاض صافي معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية إلى نسبة 68 في المائة⁽³⁶⁾. وذكرت المنظمة نفسها أن أحد تفسيرات هذا الركود هو ارتفاع تكلفة التعليم وتقديم التعليم باللغة الإنكليزية، مما قد يثني الطلاب من المناطق الناطقة بالإسبانية عن التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت المنظمة نفسها أن هناك شواغل بشأن جودة التعليم بسبب نقص المعلمين الأكفاء، ونقص الموارد الأساسية، وسوء أوضاع المرافق⁽³⁷⁾.

28- وأوصت منظمة الطيشورة المكسورة بمراجعة تكاليف الكتب والمواد الأخرى والرسوم المدرسية، وإيلاء أهمية أكبر لتدريب المعلمين والمرتبين. وأضافت أنه ينبغي لبليز إطلاق المزيد من الحملات للتشجيع على مواصلة التعليم، وذلك أساساً لمنع الفتيان من التسرب⁽³⁸⁾.

29- وذكرت المنظمة نفسها أن بليز خضعت للإغلاق الشامل في آذار/مارس 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، مما أجبر الخدمات التعليمية على الاستمرار من خلال التعلم عن بعد، واستأنف التدريس وجهاً لوجه في المدارس في أيلول/سبتمبر 2022. ولاحظت أن معظم الطلاب من المناطق الريفية بحاجة إلى المزيد من الهياكل الأساسية التكنولوجية لمتابعة الدروس عبر الإنترنت، ولهذا فقد زادت حالات التسرب بشكل كبير أثناء الجائحة⁽³⁹⁾.

30- ولاحظت منظمة المجتمعات الدولية أن أفراد شعب المايا يتلقون تعليماً لا ينسجم مع احتياجاتهم اليومية، ولا يُعدهم ليكونوا قوة عاملة أكثر تخصصاً⁽⁴⁰⁾. وذكرت أنه حسب التقارير لا توجد سوى مدرسة ثانوية واحدة تؤكد تقاليد المايا ومدرستان ثنائيتا للغة للمايا تقعان في جنوب البلد. وأضافت أن هناك مدارس أخرى تعمل بمعلمين غير مدربين تدريباً مناسباً على التعليم المتعدد الثقافات أو على أي من لغات المايا (يوكاتيك وموبان وكييتشي). ودعت منظمة المجتمعات الدولية الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل إلى التوصية بأن تخصص بليز الموارد اللازمة ليكون هناك مزيد من المدارس الثانوية لتأكيد تقاليد المايا وضمان تكافؤ الفرص والمساواة في التعليم من خلال تعليم يستخدم اللغات بالتساوي⁽⁴¹⁾.

31- وذكرت منظمة الطيشورة المكسورة أنه ينبغي منح الأطفال ذوي الإعاقة المزيد من فرص الوصول إلى التعليم⁽⁴²⁾.

2- حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

النساء

32- أفادت منظمة المجتمعات الدولية بأنه لا توجد تشريعات في بليز تعرّف التمييز ضد المرأة. ودعت الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل إلى التوصية بأن تتبّع بليز المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعلى وجه التحديد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة⁽⁴³⁾.

33- وذكرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن المرأة ليست ممثلة تمثيلاً كبيراً في مناصب صنع القرار وأن مجلس الوزراء أيد إنشاء تجمع للبرلمانيات كلجنة دائمة مشتركة في الجمعية الوطنية للتمكين من تهيئة حيز رسمي لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين⁽⁴⁴⁾.

34- وأشارت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أن العنف ضد المرأة لا يزال مشكلة شائعة في بليز وأنه في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2022، كانت تقارير العنف العائلي والجنسي أعلى بنسبة 18 في المائة و41 في المائة، على التوالي، مما كانت عليه في نفس الفترة من عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أنه في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2021، تم تسجيل ست حالات من قتل الإناث، وعشر حالات من الاغتصاب، و35 حالة من الاعتداء الجنسي على القصر (أقل من 16 عاماً) و1 391 بلاغاً عن العنف الأسري ضد المرأة. وأقرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بالخطوات التي اتخذتها بليز لتحسين استجابة وزارة التنمية البشرية وشؤون الأسرة والشعوب الأصلية، ومنها بالأخص إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة وإدارة دعم المرأة والأسرة⁽⁴⁵⁾.

35- ولاحظت الورقة المشتركة 1 أن معدلات الإدانة بالاعتداء الجنسي كانت منخفضة، وكانت الأحكام خفيفة في كثير من الأحيان، مما يشير إلى أن القضاء والمدعين العامين وموظفي إنفاذ القانون قد فشلوا في إعطاء الأولوية الكافية للعنف الجنساني ومحاسبة الجناة⁽⁴⁶⁾.

36- ودعت منظمة المجتمعات الدولية الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل إلى التوصية بأن تتعاون بليز مع المنظمات المحلية التي تمثل جماعات الشعوب الأصلية من أجل إنشاء آليات لجمع بيانات محددة عن العنف العائلي داخل أسر الشعوب الأصلية؛ ودمج منظور نساء المايا في السياسات العامة⁽⁴⁷⁾.

الأطفال

37- لاحظت منظمة المجتمعات الدولية ارتفاع معدل فتيات المايا اللواتي ليست لديهن شهادات الميلاد. ودعت الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل إلى التوصية بأن تتشئ بليز آلية لضمان حصول طفلات المايا على وثائق تسجيل الميلاد⁽⁴⁸⁾.

38- وأكد المركز الأوروبي للقانون والعدالة ومنظمة الطبشورة المكسورة أن بليز لديها ثاني أعلى مستوى من زواج الأطفال والقران المبكر في منطقة البحر الكاريبي، حيث إن واحدة من كل خمس فتيات وواحد من كل عشرة فتيان ممن تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر وتسعة عشر عاماً متزوجون أو مقترنون⁽⁴⁹⁾. وذكر المركز الأوروبي للقانون والعدالة أنه بموجب القانون الحالي لبليز، يمكن تزويج الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ستة عشر عاماً شريطة الحصول على موافقة الوالدين. ولاحظ أيضاً أن هناك نقصاً في الرصد من أجل ضمان امتثال القانون⁽⁵⁰⁾.

39- وذكرت منظمة الطبشورة المكسورة أن بليز أطلقت في عام 2020 استراتيجية مدتها خمس سنوات لإنهاء زواج الأطفال، وأوصت بأن تحدد بليز 18 عاماً كحد أدنى للسن القانونية للزواج⁽⁵¹⁾. وأوصى المركز الأوروبي للقانون والعدالة بليز بتتقيف مواطنيها بشأن أضرار زواج الأطفال⁽⁵²⁾.

40- وأشارت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أن الاعتداء الجنسي لا يزال الشكل الثاني الأكثر شيوعاً من أشكال إساءة معاملة الأطفال المبلغ عنها في بليز وأن الحكومة اعترفت بالحاجة إلى تحسين حماية الأطفال⁽⁵³⁾.

41- وذكرت منظمة الطبشورة المكسورة أن متوسط سن تجنيد العصابات للأطفال هو 14,5 عاماً، وأغلبه هؤلاء الأطفال أبلغوا عن شكل من أشكال المشاركة بين سن 13 و16 عاماً وأبلغ البعض عن مشاكل مع الشرطة في عمر مبكر منذ بلوغ 12 عاماً⁽⁵⁴⁾.

42- وأفادت منظمة الطبشورة المكسورة أن بليز لم تف بالمعايير الدولية المتعلقة بعمل الأطفال، مشيرة إلى أن قانون العمل لعام 2000 يحدد العتبة القانونية لعمل الأطفال في سن 12 عاماً⁽⁵⁵⁾. وأشارت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أن بليز أطلقت في عام 2022 السياسة والاستراتيجية الوطنيتين لعمل الأطفال للفترة 2022-2025، اللتين تتضمنان عدة التزامات جديدة، لا سيما لإزالة جميع أوجه الغموض في قانون العمل بشأن ما يشكل عمل الأطفال، ومواءمة تعريف الطفل في جميع التشريعات، وتشجيع وضع مدونة لأخلاقيات القطاع الخاص لحماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسيين⁽⁵⁶⁾.

43- ولاحظت الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال أن العقوبة البدنية في بليز مشروعة في المنزل، وفي بعض أماكن الرعاية البديلة، وفي بعض أشكال الرعاية النهارية، وكتدبير تأديبي في المؤسسات العقابية. وذكرت أنه خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2018، أحاطت بليز علماً بالتوصيات التي تلقتها بشأن حظر العقوبة البدنية في جميع الأماكن⁽⁵⁷⁾.

44- وشددت الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال على ضرورة أن ينص القانون بوضوح على أن جميع أشكال العقوبة البدنية وغيرها من ضروب المعاملة القاسية والمهينة غير مقبولة، بما في ذلك من جانب الوالدين وغيرهم ممن لديهم سلطة والدية. وأعربت الشراكة عن أملها في أن تقدم الدول توصية محددة تدعو فيها بليز إلى تسريع جهودها لكي تحظر بوضوح جميع أشكال العقوبة البدنية للأطفال في كل مكان من الأماكن التي يعيشون فيها ولكي تلغي أي دفاع قانوني يسمح باستخدامها، وذلك على سبيل الأولوية⁽⁵⁸⁾.

الأشخاص نوو الإعاقة

45- أشارت منظمة الطبشورة المكسورة إلى أن بليز تنظر إلى آلية يمكن الاعتماد عليها لتحديد الأشخاص ذوي العاهات الذين يحتاجون إلى المساعدة⁽⁵⁹⁾.

الشعوب الأصلية والأقليات

46- ذكرت منظمة الطبشورة المكسورة أنه وفقاً لتعداد عام 2010، شكل السكان الهنء 47,9 في المائة من سكان بليز. وكان الكريول ثاني أكبر مجموعة إثنية، حيث شكلوا 25,9 في المائة من السكان في مقاطعة بليز؛ وشكل المايا (كيتشي ومويان ويوكاتيك) 11,3 في المائة من السكان ومجموعة الأغلبية في مقاطعة توليدو؛ وشكل الغاريفونا والهنود الشرقيون والمينونايت 6,1 في المائة و3,9 في المائة و3,6 في المائة من إجمالي السكان⁽⁶⁰⁾.

47- وذكرت منظمة المجتمعات الدولية أنه على الرغم من ذكر الشعوب الأصلية في ديباجة دستور بليز، فإن هذا الدستور لا يعترف بحقوق محددة للشعوب الأصلية. وأضافت أنه وفقاً للقانون الدولي والسوابق القضائية للبلد، يقع على عاتق بليز واجب التشاور مع الشعوب الأصلية بشأن السياسات أو التشريعات التي قد تؤثر على حقوقهم، لكن مثل هذا التشاور مع شعب المايا لا يحدث⁽⁶¹⁾.

48- وذكرت الورقة المشتركة 3 أن بليز لم تنفذ حكم محكمة العدل الكاريبية لعام 2015 الذي يعترف بحقوق المايا في الأراضي، أو التوصيات المتعلقة بهذه المسألة المقدمة إلى بليز خلال جولاتها السابقة من الاستعراض الدوري الشامل⁽⁶²⁾. وذكرت أنه في عام 2018، أبرمت مجتمعات المايا وحكومة بليز

اتفاقاً أنشأ إطاراً لتنفيذ أمر الموافقة الصادر عن محكمة العدل الكاريبية وشمل بعض الخطوات الرئيسية، بما في ذلك بروتوكول الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وسياسة من سياسات المايا العرفية لحيازة الأراضي، ووثيقة تحدد التشريعات والتدابير الإدارية اللازمة وتقتضي إنشاء فريق مشترك لصياغة التشريعات. ومع ذلك، ذكرت الورقة المشتركة 3 أنه منذ الانتخابات العامة لعام 2020، لم تتراجع الحكومة الجديدة عن معظم الالتزامات السابقة فحسب، بل بدأت بشكل انفرادي في اعتماد نسخة جديدة ومتضاربة من الوثائق المتفق عليها سابقاً مع ممثلي مجتمعات المايا⁽⁶³⁾.

49- ولاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن بليز قد اعتمدت بروتوكولاً بشأن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، يؤكد أنه يجب على الدولة، وكذلك الأطراف الثالثة، التشاور مع شعبي موبان وكيكنتشي قبل الشروع في مبادرات أو مشاريع يمكن أن تؤثر على حقوق شعوب المايا في أراضيها وأقاليمها ومواردها⁽⁶⁴⁾.

50- وذكرت الورقة المشتركة 3 أن الحكومة الحالية قد واصلت في البداية الجهود المشتركة التي بدأت في ظل الحكومة السابقة، لكنها أصدرت وقدمت إلى المحكمة الكاريبية في عام 2022 بروتوكولاً جديداً تماماً بشأن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة فيه عيوب ولم يجر بشأنه ما يكفي من التشاور مع المايا⁽⁶⁵⁾. ولاحظت الورقة المشتركة 3 أن الحكومة بدأت في استخدام بروتوكول الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للمضي قدماً في مشاريعها على أراضي المايا، بما فيها مبادرة للسماح بالتقيب عن النفط واختبار الزلازل. وذكرت أن الحكومة اتخذت موقفاً مفاده أنها ليست ملزمة بإخطار المنظمات الجامعة الممثلة للمايا أو إشراكها في عمليات التشاور والموافقة، حتى عندما يكون للمشروع الذي أدى إلى العملية تأثير على أكثر من مجتمع واحد⁽⁶⁶⁾.

51- وذكرت الورقة المشتركة 3 أن الحكومة قد وضعت بشكل انفرادي مشروعاً لسياسة المايا العرفية لحيازة الأراضي ورفضت توفير آلية يمكن من خلالها النظر في تعليقات المايا وإدماجها في هذه الوثيقة. ورأت أن مضمون المشروع يثير قلقاً بالغاً لأنه شرع في شطب متطلبات الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة فيما يخص مشاريع الأمن القومي أو الصحة الوطنية أو الهياكل الأساسية الوطنية أو اللازمة لاستغلال الموارد المعدنية أو النفطية⁽⁶⁷⁾.

52- وأوصت الورقة المشتركة 3 بأن تضاعف بليز جهودها لوضع التشريعات والتدابير الإدارية اللازمة لحماية أراضي شعب المايا وحقوقهم المرتبطة بالأراضي من خلال عملية تشاور فعالة⁽⁶⁸⁾.

53- وكررت منظمة المجتمعات الدولية أن بليز لم ترسم حدود أراضي المايا الموروثة عن أجدادهم، ولم توفر الأمن الجماعي لامتلاك شعب المايا للأراضي الموروثة عن أجدادهم. ولاحظت أن بليز بصدد وضع سياسة للأراضي تعترف لأول مرة بأراضي المايا، لكن أفيد بأن هذه السياسة وضعت دون أي تشاور مسبق⁽⁶⁹⁾.

54- وأشارت منظمة المجتمعات الدولية إلى أن بليز لم تعترف رسمياً بعد بشعب المايا ككيان قانوني واحد، مما منعه من استخدام الوسائل الرسمية للشكوى والمطالبة بحقوقه ككيان واحد⁽⁷⁰⁾.

55- وأكدت الورقة المشتركة 3 أن البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة بحقوق المايا في الأراضي قد ساءت، فقد أدلى وزراء ومسؤولون حكوميون آخرون بتصريحات علنية حيث قللوا من شأن تلك الحقوق أو أعربوا عن معارضتهم لها⁽⁷¹⁾. وأوصت الورقة بأن تتجنب بليز اتخاذ أي إجراءات أو الإدلاء بأي بيانات عامة قد تسبب رد فعل سلبي من جانب أفراد من غير المايا إزاء حقوق المايا في الأراضي، ولا سيما أولئك الذين يعيشون بالقرب من أراضي المايا؛ وأن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للحفاظ على سلامة قرى المايا وممتلكاتهم، وكذلك سلامة أفراد قرى المايا وقادة المايا وجميع من يدافعون عن حقوق شعب المايا في الأراضي⁽⁷²⁾.

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين

56- ذكرت منظمة "بليز ترانس كولورز" والورقة المشتركة 2 أن الدستور لا يعترف صراحة بالميل الجنسي أو الهوية الجنسانية كخصائص مشمولة بالحماية من التمييز⁽⁷³⁾. وأوصت منظمة "بليز ترانس كولورز" بأن تعتمد بليز الهوية الجنسانية كخاصية محمية في الدستور⁽⁷⁴⁾.

57- وأشارت الورقة المشتركة 2 إلى أن بليز لم تجر دراسة تقديرية لعدد أفراد مجتمع الميم خلال 42 عاماً منذ استقلال البلد في عام 1981 وأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بشكل خاص على أفراد مجتمع الميم لا تزال مهملة ومخفية⁽⁷⁵⁾.

58- ولاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين ما زالوا يواجهون التمييز في بليز⁽⁷⁶⁾. وذكرت الورقة المشتركة 2 أن هؤلاء الأشخاص في بليز يتعرضون للتحامل والوصم الاجتماعي والتمييز ويواجهون قيوداً كبيرة فيما يتعلق بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وحياتهم الأسرية ووصولهم إلى العدالة والرعاية الصحية، وأن بليز لم تتابع التوصيات التي قبلتها خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل للاعتراف بحقوق أفراد مجتمع الميم⁽⁷⁷⁾. وأعربت منظمة "بليز ترانس كولورز" عن شواغل مماثلة وأضافت أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمغايرو الهوية الجنسانية من مواطني بليز صعبة، حيث أكمل 51,8 في المائة فقط من مغايرو الهوية الجنسانية المشاركين في تقييم في عام 2020 التعليم الابتدائي أو ما قبل الابتدائي أو برنامج شهادة تجارية، وأفاد 41,6 في المائة بأنهم يشتغلون بالجنس للحصول على دخل⁽⁷⁸⁾.

59- وذكرت المنظمة نفسها أن النساء مغايرات الهوية الجنسانية قد أبلغن عن صعوبة في الحصول على وظائف أو البقاء فيها، حيث يتعرضن للرفض من قبل أصحاب العمل. وأشارت المنظمة إلى أن 41,6 في المائة من الأشخاص مغايرو الهوية الجنسانية يلجؤون إلى الاشتغال بالجنس، وفي حين أن الاشتغال بالجنس ليس عملاً غير قانوني من الناحية الفنية، فإن المادة 4 (تاسعاً) من قانون الولاية القضائية الموجزة تتحدث عن التسكع من أجل البغاء كجريمة جنائية⁽⁷⁹⁾.

60- وأشارت الورقة المشتركة 2 إلى أن البرلمان لم يبلغ رسمياً قانون اللواط على النحو الذي يقضيه حكم محكمة الاستئناف لعام 2019، كما أشارت إلى عدم وجود أي قانون موضوعي يضمن لأفراد مجتمع الميم من مواطني بليز حقوقهم الأساسية وفقاً لمادة الدستور التي تنص على المساواة في الحماية⁽⁸⁰⁾. وأوصت منظمة "بليز ترانس كولورز" بأن تعتمد بليز تشريعات مناهضة للتمييز لحماية المواطنين من مغايرو الهوية الجنسانية من التمييز في الحصول على السكن والتعليم والرعاية الصحية والتوظيف وفي مجالات الحياة الأخرى⁽⁸¹⁾.

61- ولاحظت الورقة المشتركة 2 أن 71,8 في المائة من المشاركين في بحث محلي في عام 2018 أبلغوا عن تجارب التحرش اللفظي أو التعرض للشتم أو محاولات الابتزاز بسبب ميولهم الجنسي⁽⁸²⁾. وأبلغت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عن تلقيها معلومات بشأن نقص المبادرات الحكومية الرامية إلى جمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد هؤلاء الأشخاص في بليز، وهو نقص يحول دون اعتماد تدابير للتصدي لظاهرة العنف بدافع التحيز⁽⁸³⁾. وأوصت منظمة "بليز ترانس كولورز" بأن تضع بليز آلية قوية لتقديم الشكاوى تتصدى للسلوك العنيف والمسيء في نظام النقل العام⁽⁸⁴⁾.

62- وذكرت منظمة "بليز ترانس كولورز" أن بليز لم تضع أي أحكام تمكن الأشخاص مغايرو الهوية الجنسانية من الحصول على الاعتراف القانوني بالهوية الجنسانية أو تضمن أن لديهم خيار تغيير علامتهم الجنسانية في وثائق الهوية. وأوصت بأن تعتمد بليز عملية للاعتراف القانوني بهويتهم الجنسانية وأن تضع إجراء يسهل الوصول إليه لضمان أن يتمكن السكان مغايرو الهوية الجنسانية من تغيير علاماتهم الجنسانية في الوثائق الحكومية في وحدة إحصاءات الأحوال المدنية⁽⁸⁵⁾.

63- وتكرت الورقة المشتركة 2 أنه من المهم معالجة التمييز على أساس الميل الجنسي في الأسرة ومنع الآباء والأمهات من طرد الأطفال من المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين إلى الشارع أو إساءة معاملتهم. وأوصت بأن تتقح بليز قانون الأسرة والطفل لضمان مواءمته مع الضمانة التي ينص عليها دستور بليز بشأن المساواة في المعاملة والحماية، ولضمان أن يشمل احتياجات أسر أفراد مجتمع الميم⁽⁸⁶⁾. وقدمت منظمة "بليز ترانس كولورز" توصية مماثلة⁽⁸⁷⁾.

المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

64- لاحظت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن بليز بذلت جهوداً لتسوية أوضاع الأشخاص الذين يعيشون حراكاً بشرياً في البلد وأنها، في عام 2022، أصدرت عفواً عن المهاجرين بهدف منح الإقامة الدائمة، مع إمكانية الحصول على الجنسية، لملتمسي اللجوء الذين سُجّلوا قبل 31 آذار/مارس 2020 (بمن فيهم الأشخاص الذين رُفضوا في البداية بسبب شرط أن يتقدم الأشخاص بطلب اللجوء في غضون 14 يوماً من وصولهم إلى بليز)، وللأشخاص الذين أحالتهم إدارة الخدمات الإنسانية، بمن فيهم الأطفال وضحايا الاتجار بالأشخاص، والأشخاص الذين أقاموا في بليز منذ ما قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2016⁽⁸⁸⁾.

65- وأشارت منظمة الطبشورة المكسورة إلى أن الأطفال المهاجرين قد يواجهون تحديات لغوية وثقافية واجتماعية في الحصول على التعليم. وأوصت بدعم حصول الأطفال المهاجرين على دروس اللغة الإنكليزية وعلى التعليم⁽⁸⁹⁾.

66- ولاحظت المنظمة نفسها أن بليز ليس لديها برنامج منهجي لمساعدة المهاجرين في الحصول على السكن⁽⁹⁰⁾. وتكرت أيضاً أن هناك حاجة إلى مزيد من الحماية للأطفال المهاجرين وأوصت بوضع إجراءات تشغيلية موحدة لإدارة تدفقات الهجرة الجديدة وإحالة المهاجرين ذوي الاحتياجات الخاصة⁽⁹¹⁾.

Notes

¹ A/HRC/40/14, A/HRC/40/14/Add.1, and A/HRC/40/2.

² The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org.

Civil society

Individual submissions:

Broken Chalk	Broken Chalk (The Netherlands);
BTC	Belize Trans Colors (Belize)
ECLJ	The European Centre for Law and Justice (France)
End Violence	Global Partnership to End Violence Against Children (United States of America)
ICO	International Communities Organisation (United Kingdom of Great kingdom and Northern Ireland)

Joint submissions:

JS1	Joint submission 1 submitted by: The Advocates for Human Rights (United States of America); The World Coalition Against Death Penalty (France).
JS2	Joint submission 2 submitted by: Empower Yourself Belize Movement (Belize); United Belize Advocacy Movement (Belize); Promoting Empowerment Through Awareness for Lesbian and Bisexual Women Group (Belize).
JS3	Joint submission 3 submitted by: Toledo Alcalde Association (Belize); Maya Leaders Alliance (Belize) Julian Cho Society (Belize); American Indian Law Program, University of Colorado Law school (United States).

Regional intergovernmental organization:

- | | |
|-------|--|
| IACHR | Inter-American Commission on Human Rights (United States of America) |
|-------|--|
- ³ JS1, pp. 1 and 5.
 - ⁴ JS2, p. 5.
 - ⁵ JS3, p. 11.
 - ⁶ IACHR, p. 2.
 - ⁷ IACHR, p. 2.
 - ⁸ BTC, p. 3.
 - ⁹ JS2, p. 2. See also BTC, p. 2.
 - ¹⁰ JS2, p. 2; and BTC, p. 2.
 - ¹¹ JS2, p. 2.
 - ¹² IACHR, p. 6.
 - ¹³ JS1, p. 1.
 - ¹⁴ JS1, p. 5.
 - ¹⁵ IACHR, p. 3.
 - ¹⁶ JS1, pp. 3, 4 and 5.
 - ¹⁷ JS1, p. 4.
 - ¹⁸ BTC, pp. 6–7.
 - ¹⁹ JS2, p. 7.
 - ²⁰ BTC, pp. 6–7; and JS2, p. 8.
 - ²¹ JS1, p. 5.
 - ²² BTC, p. 7.
 - ²³ IACHR, p. 3.
 - ²⁴ JS1, pp. 4 and 5.
 - ²⁵ IACHR, p. 4.
 - ²⁶ IACHR, p. 2.
 - ²⁷ JS2, p. 3. See also BTC, p. 2.
 - ²⁸ ECLJ, pp. 3 and 4.
 - ²⁹ ECLJ, p. 3.
 - ³⁰ ECLJ, p. 5.
 - ³¹ ICO, p. 2.
 - ³² ICO, p. 4.
 - ³³ BTC, p. 3.
 - ³⁴ BTC, p. 7.
 - ³⁵ JS2, p. 8.
 - ³⁶ Broken Chalk, p. 3.
 - ³⁷ Broken Chalk, p. 4.
 - ³⁸ Broken Chalk, p. 6.
 - ³⁹ Broken Chalk, p. 5.
 - ⁴⁰ ICO, p. 3.
 - ⁴¹ ICO, p. 4.
 - ⁴² Broken Chalk, p. 7.
 - ⁴³ ICO, pp. 1 and 2.
 - ⁴⁴ IACHR, p. 5.
 - ⁴⁵ IACHR, p. 5. See also JS1, p. 2.
 - ⁴⁶ JS1, p. 2.
 - ⁴⁷ ICO, p. 3.
 - ⁴⁸ ICO, p. 2.
 - ⁴⁹ ECLJ, p. 4; and Broken Chalk, p. 5.
 - ⁵⁰ ECLJ, p. 4.
 - ⁵¹ Broken Chalk, p. 5 and 7. See also ECLJ, p. 4.
 - ⁵² ECLJ, p. 5.
 - ⁵³ IACHR, p. 4.
 - ⁵⁴ Broken Chalk, p. 6.
 - ⁵⁵ Broken Chalk, p. 6.
 - ⁵⁶ IACHR, p. 4.
 - ⁵⁷ End Violence, pp. 1–2, 3 and 4. See also Broken Chalk, p. 6; and IACHR, p. 3.
 - ⁵⁸ End Violence, pp. 1 and 2.

-
- 59 Broken Chalk, p. 6.
60 Broken Chalk, p. 3.
61 ICO, p. 1.
62 JS3, p. 2.
63 JS3, pp. 4–5.
64 IACHR, p. 6.
65 JS3, pp. 5–6.
66 S3, pp. 5–6.
67 JS3, pp. 6 and 7.
68 JS3, p. 11.
69 ICO, p. 5.
70 ICO, p. 5.
71 JS3, p. 8.
72 JS3, p. 10.
73 JS2, p. 2; and BTC, p. 2.
74 BTC, p. 3.
75 JS2, p. 4.
76 IACHR, p. 6.
77 JS2, p. 2.
78 BTC, p. 2.
79 BTC, p. 4.
80 JS2, p. 4.
81 BTC, p. 3. See also JS2, p. 5.
82 JS2, p. 4. See also BTC, p. 5.
83 IACHR, p. 6.
84 BTC, p. 5.
85 BTC, pp. 3 and 4.
86 JS2, p. 7.
87 BTC, p. 6.
88 IACHR, pp. 5–6.
89 Broken Chalk, pp. 6 and 7.
90 Broken Chalk, p. 6.
91 Broken Chalk, p. 7.
-